واقع أزمة مالي: ملامح المأزق الأمني الداخلي وتحديات التدخل الأجنبي

أ. **فاطمة حموتة** ، باحثة بجامعة باتنة -1-
fatimahmouta@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم ملامح المأزق الأمني وتحديات التدخل الأجنبي في مالي من خلال تحليل سياق الأزمة الراهنة في هذه الدولة وتبعات اللا تبادل في الأدوار بين الجنوب والشمال في إطار الفشل السياسي للحكومة في إدارة الأوضاع، أين سيتم الإجابة عن الإشكالية عبر التعرض لهذا المأزق من خلال التطرق للفوضى الداخلية بمالي بسبب انهيار الدولة وتفككها وظهور واندلاع النزاع الإثني بين تيارات الطوارق والحكومة في المركز، كما تهدف الدراسة إلى معرفة أهم تحديات التدخل الأجنبي التي تزيد من حدة المأزق الأمني بالنسبة لمالي من جهة، والدول المجاورة من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الأزمة في مالي، المأزق الأمني، التدخل الأجنبي.

Abstract:

The aim of this study was to determine the most important features of the security fixes and challenges of foreing interference in Mali by analyzing the context of the current crisis in this country and consequences in roles between the south and the north part of the government's political failures in the management of the situation, where will be the answer to the dilemma over exposure to this dilemma by addressing the internal chaos in Mali because of the collapse and disintegration of the state and the emergence of the outbreak of ethnic conflict between the government and Tuareg currents in the center, the study also aims to find out the most important challenges of foreign intervention that exacerbate the security dilemma for Mali on the one hand, and neighboring countries on the other.

Keywords: the crisis in Mali, the security dilemma, foreign intervention.

مقدمة:

تندرج مالي ضمن ما يعرف بدول الساحل، يحدها من الشمال الجزائر، والشرق النيجر، والجنوب بوركينافاسو وساحل العاج وغينيا، أما غربا فتحدها كل من موريتانيا والسنغال.

نالت مالي الاستقلال عن فرنسا سنة 1960، وقد شهدت منذ هذه الفترة انتقال زمام الحكم بين 5 رؤساء آخرهم كان الرئيس **أمادو توماني توري**، في ظل ذلك الانتقال شهدت أيضا العديد من الأزمات السياسية بين الحكومة في الجنوب ومتمردي الطوارق في الشمال، وكان أخرها ضد الرئيس توماني توري، أين تمت الإطاحة به في انقلاب عسكري قاده الرائد **آمادو هيا سنوغو** الذي انسحب فيما بعد أمام هجمات مسلحي الطوارق من منتسبي الحركة الوطنية الأزوادية لتحرير أزواد في الشهور الأولى من عام 2012.وبإعلان الحركة الأزوادية الطارقية الحرب ضد حكومة المركز وسعيها الدءوب إلى إقامة دولة مستقلة في شمال مالي خلق أزمة سياسية أمنية مقصورة على مجريات الأحداث المتوالية وانهيار الدولة.

على ضوء ذلك، يتناول هذا المقال **إشكالية** ملامح المأزق الأمني الداخلي بمالي فبدل ما تشير الدولة إلى الوحدة السياسية ذات أرض تحدها حدود سياسية، وتقوم فيها حكومة تمارس أعمال السيادة وتنظم العلاقات بين أفرادها، يظهر أكثر التقسيم الإثني في غرب إفريقيا مما خلق صراعا داخليا بين مختلف تشكيلات الطوارق والحكومة، في الوقت ذاته الأمر الذي ولد أطماع أجنبية بسبب تعقد خيوط اللعبة الداخلية والخارجية؟.

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن الاعتماد على **العناصر** التالية:

1- سياق الأزمة الراهنة في مالي

2- اللا تبادل في الأدوار بين الجنوب والشمال في إطار الفشل السياسي للحكومة في إدارة الأوضاع بمالي

3- ملامح المأزق الأمني الداخلي بمالي

4- التدخل الأجنبي في مالي- مسعى إحكام قبضة العقلية الكولونيالية

5- الأزمة الداخلية في مالي والتدخل الأجنبي بالبلاد بداية تعزيز التهديدات الوجودية لدول الجوار

1/ سياق الأزمة الراهنة في مالي:

تدور الأزمة الراهنة في مالي حول قضية **"متمردي الطوارق"** المتمركزين بشماله، وقبل الخوض في سياق هذه الأزمة ومجرياتها نرى أن الطوارق بصفة عامة، تنتمي إلى أصول بربرية ويقدر عددهم بحوالي 1.5 مليون شخص، وتنتشر قبائل الطوارق في خمسة دول، هي الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، وبوركينافاسو، وتعتبر **منطقة أزواد في مالي المهد الطبيعي لهم** وهو المبرر الذي تسوقه الحركات الانفصالية في شمال البلاد (مادي إبراهيم كانتي 2012، ص.110).

يأتي هذا الفصل الجديد من الصراع بين متمردي الطوارق والحكومة المالية في ظرف سياسي حساس يتمثل في سنة استحقاقات برلمانية كانت من المتوقع أن تبدأ في 29 أفريل 2012، إذ يمثل هذا الفصل الجديد من الصراع الرابع في سلسلة حروب بعضها طاحن بين الطرفين(الحاج ولد إبراهيم 2012).إلا أن هذا

الصراع الأخير يشبه في بدايته بداية تجدد الصراع عام 2008 حيث هاجمت **الحركة الوطنية لتحرير أزواد** القوات العسكرية المالية في 17 من جانفي 2012 في مدينة"مناكا"، التي تعد ثالث أهم مدينة في إقليم "أزواد"، من حيث الكثافة السكانية والأهمية الإستراتيجية بعد مدينتي تمبكتو و غاوه(الحاج ولد إبراهيم 2012).

فبالرغم من أن **الهدف المشترك** في هذه الفصول المتقطعة من الحرب يتمثل في "**رفع الغبن والتهميش**" الذي تمارسه حسبهم الحكومة المركزية في باماكو، إلا أن هناك **عوامل أخرى أدت إلى تمرد الطوارق وتكراره** ويمكن تلخيصها في ما يلي(لمزيد من المعلومات أنظر: الحاج ولد إبراهيم 2012، سعد المهدي 2012، ص.ص.32- 41).

- ضعف جيش مالي وفساد معظم قياداته يكشف الانقلاب العسكري الذي وقع في 22 مارس بقيادة أمادو سانوغو، أن أهم مسوغاته خذلان الرئيس توري للجيش بعدم تزويده بالمعدات اللازمة، والتعاون في قضية التمرد، ما يؤكد عن واقع مخز للجيش المالي، والمشهد بعد الانقلاب صار أسوأ؛ إذ تهاوت كبريات المدن (تيساليت، كيدال، غاو، تنبكتو).

2- الأعيان الموظفين السامين في الإدارة الإقليمية للشمال المالي كالحكام وعمد البلديات أو الدبلوماسيين السابقين، وينحدرون في مجملهم من قبائل العرب والطوارق الذين يشكلون الغالبية العظمى لسكان مالي.

3- الدور الخفي الذي يلعبه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في توفير، الدعم اللوجستي لبعض القيادات التي تنشط الآن في هذا الصراع، رغم حرص كل القيادات والمتحدثين باسم المتمردين الطوارق سواء في الداخل أو في دول الشتات في أوروبا على نفي أي صلة لهم بتنظيم القاعدة. ويحرص كل طرف على اتهام الطرف الآخر بالتعاون السري مع التنظيم الإرهابي لتسجيل نقاط عند الأطراف الإقليمية أو الدولية التي يشكل التحرك الحر للتنظيم في دول الساحل والصحراء تهديدا لمصالحها.

5- المجندون الماليون والنيجيريون من أصول طارقية ممن كانوا يخدمون تحت إمرة الزعيم الليبي، لكن للقيام بإجراء حاسم لابد من قوة خارجية، وأصبحت الحرب الليبية التي أطاحت معمر القذافي في العام 2011 الحافز الذي "عجل بتحول شبكة الحركة الوطنية الأزوادية إلى تمرد" فقد عاد مئات الطوارق الذين خدموا في قوة القذافي الإفريقية إلى منازلهم شمال مالي.

2/اللا تبادل في الأدوار بين الجنوب والشمال في إطار الفشل السياسي للحكومة في إدارة الأوضاع بمالي

باستقراء البعد التاريخي السياسي يتبين لنا أن تشكيل الدولة الوطنية في منطقة الساحل الإفريقي أبعد الكثير من الهُوِيَّات أو الأقليات والتي لم تدمج في نظام الدولة، كما لم تستفد من التنمية التي تمركزت في العواصم فقط على قلتها، أي أن المناطق الأخرى كانت بعيدة عن صناعة القرار، فقد لاحظنا بشكل أساسي في مسألة مالي الرئيس"**تومانو توري**"، لم يدمج في العملية السياسية الطوارق وأبعدهم عن المشاركة في القرار السياسي وهذا ما أدى إلى الصراع الدائم بين المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية.

لقد حاولت العديد من منظمات الطوارق تسخير هذا الغضب من السلطة المركزية في باماكو، وكان أبرزها الحركة الوطنية الأزوادية[1]وقد سعت الحركة التي أنشئت في العام 2010 إلى بناء شبكة معارضة محلية، وحشد الدعم الدولي لمشروع استقلال الشمال عن مالي(أنوار بوخرص أكتوبر 2012، ص.05).

وقد تمحورت **دعوى الحركة الوطنية الأزوادية للانفصال** حول المظالم القائمة منذ وقت طويل، وغالبا ما اتَّهَمَتْ العاصمة بالإهمال الاقتصادي المُتَعَمِّد للشمال، بحيث نجد كيدال وغاو وتمبكتو هُمِّشَتْ بالرغم من شساعة هذه المناطق وقلة سكانها إذ تشكل ثلثي البلاد من حيث المساحة ولكن فيها 10% فقط من السكان، وادعت الحركة الوطنية الأزوادية، باختلاس المسئولين لأموال المساعدات الدولية لأغراضهم الخاصة، ولم ينفذوا اتفاقات السلام السابقة الموقعة بين الشمال والجنوب تماما، وتواطئوا مع الجريمة المنظمة وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي(أنوار بوخرص أكتوبر 2012، ص.ص.05- 06).

لكن حكومة **توري** ترى عكس ذلك أيضا، فهي تقر بأنها أطلقت البرنامج الخاص للأمن والسلام والتنمية في أوت 2011 بقيمة 50 مليون أورو (نحو 64 مليون دولار) في محاولة لتعويض ما خسرته في الشمال، لكن المحاولة جاءت متواضعة وبعد فوات الأوان، لأن الخطة كانت سيئة التخطيط والتنفيذ، وأدت إلى إشعال التوترات بين الشمال والجنوب(أنوار بوخرص أكتوبر 2012، ص.05).فالطوارق الذين يشكلون ثلث السكان في الشمال عارضوا بشدة استثمارات الحكومة في إعادة هيكلة الوجود العسكري لقواتها في الشمال، فقد كانت باماكو تَعْتَبِر تلك القوة ضرورية لتأكيد سلطتها المفقودة وحماية "مراكز التنمية والحوكمة" التي أنشأتها لتطوير البنية الأساسية(أنوار بوخرص أكتوبر 2012، ص.06.).

وإذا ما تبنينا مفهوم**"بيرتون"John Burton** في تشبيهه لمؤشرات قيام الصراع بأعراض مرض يصيب النظام الداخلي بسقوط الهياكل المسيرة، وفشل النظام في توفير احتياجات الطرف الآخر(Sandra Marker)،يمكن التمثيل بما تعيشه مالي من **عجز وظيفي** فبالرغم من تمتع هذه الدولة بالسيادة إلا أن **اللا تبادل** في الأدوار بين الجنوب والشمال سواء في تقليد المناصب أو تقسيم الموارد أو التنمية والحوكمة، وحتى في تبادل الاتهامات، من بين المخاطر التي اعترضت أداء وظائفها، وبالتالي عدم ضمان الاستقرار ودرجة التكافؤ على المستوى الداخلي؛ أي أن "**بيرتون**" يعزو مثل هذه السلوكيات المنحرفة والنزاع إلى الفشل على مستوى النظام وخلله الهيكلي، فهو يربط هذه الحالات سواء النزاع أو الانحراف بشكل عام بالتنمية الاقتصادية والسياسات الاجتماعية التي تركز على الحاجات الإنسانية.

وهذا يؤشر **بمفهوم مقاربة الدولة الفاشلة** على إطار الفشل السياسي للحكومة في إدارة الأوضاع بمالي وغير القادرة على أداء وفرض قوتها السياسية والعسكرية بالشكل المطلوب، فالحكومة المتواجدة في الجنوب لا تتعامل مع الأزواد في الشمال بإتباع **استراتيجية تقاسم السلطة (Power Sharing)** أي "لا تتعامل مع وضعية التعددية المجتمعية، من خلال الاعتراف بالهُوية الجماعية، وتمثيل كل الجماعات المتمايزة في السلطة"(أيمن السيد شبانة سبتمبر 2012، ص.ص.101- 102) فلو وفرت الحكومة بإدارتها لهذه الأزمة درجة عالية من التمثيل للطوارق على جميع المستويات الاجتماعية والثقافية والإقليمية، لاسيما تخصيص لهم حصص معينة في السلطة وعوائدها لما استوطنت الفوضى في مالي، وانعدم الأمن الداخلي.

بالنتيجة، مالي تعتبر **نموذجا للدولة الفاشلة** أي تنتمي لتلك الدول غير القادرة عمليا على السيطرة على أراضيها، وممارسة الحكم القانوني والامتثال بالتزاماتها القانونية الدولية، بحيث تنتشر فيها الفوضى ومحاولة السيطرة على الأجزاء المختلفة للبلاد من طرف الفاعلين غير الدوليين، لأنها أصبحت مثالا لحضانة وتشكيل التهديدات للنطاق الدولي(James Wright, 2005).

3/ ملامح المأزق الأمني الداخلي بمالي

بناءا على ما تم طرحه، يفسر الصراع الداخلي عادة على أنه صراع عرقي أو إثني أي ما بين العرقيات أو الإثنيات نتيجة لسياسات الدولة المنتهجة تجاهها، وهكذا وضع يكون نتيجة عوامل عديدة متناقضة، وتشمل توزيع الموارد والمنافع الاجتماعية على المستوى المركزي، هيمنة مجموعة إثنية واحدة في معادلة السلطة المركزية، تناقض الشعور بالانتماء للوطن...وغيرها Umbreen Javaid and Rehana Saeed (Hashmi 2012, p.59).

ومالي من بين الدول المتنوعة عرقيا كما أشرنا آنفا؛ ذات شعوب متعددة ومتميزة ويصنف المختصون بعلم الأجناس هذا التنوع إلى خمسة أو ستة إثنية منفصلة لغويا، و12 لغة مختلفة منفصلة، والسمة الأكثر أهمية في مالي التنوع الثقافي السوسيو- اقتصادي: الاختلاف بين سكان المدينة، فئة المزارعين، والسكان القرويين في الجنوب، حوالي 80% من السكان، والبدويين الرعاة في الشمال، إذ تتضمن الفئة الأخيرة شعب الطوارق، بالرغم من أن الطوارق لوحدهم يمثلون أقل من 10% من العدد الإجمالي للسكان بمالي، فهم يمثلون أكثر السكان في المناطق الشمالية المأهولة بشكل متناثر بالبلاد(Richard H.Witherspoon).

مثل هذه العوامل قد تلهم الإثنية لإثارة الحروب الداخلية حسب"**فيرون**" و"**لاتان**"؛ إذ يريان أن هذه الحروب تقع في الدول الفاشلة والضعيفة كمالي التي تفتقد للكفاءة وتنتشر فيها مختلف أنواع الجرائم والتي تتضرر من آثارها الدول المجاورة، وتصبح هذه الدولة أمام سلسلة أو **حلقة مفرغة** يشترك في تكوينها النزاع والفقر والفشل والإجرام، والضحية من كل هذا هم الأفراد والمجتمع(Murshed, S.M and Tadjoeddin, M.Z 2007, p.07.).

ويمكن القول أن ما تعيشه مالي على المستوى الداخلي ناتج عن غياب الانسجام والتوافق بين الحاكم والمحكوم الذي يتحدد بالقيم الأساسية والعناصر المحورية بين الإثنيات، مما عصف بجميع مكونات المجتمع بحيث تصاعدت حدته إلى نزاع مسلح بين الطوارق وقوات الحكومة؛ إذ نجد الطوارق يسعون لإزالة الطرف الآخر-الحكومة- **واستنفاذ موارد** المخصصات الحكومية والموارد الطبيعية.

ويمكن أن نرجع ذلك لعاملين أساسين هما(Umbreen Javaid and Rehana Saeed Hashmi 2012, p.59):

1- الصراع مابين المجموعات الإثنية داخل هذه الدولة، ظهر خلافا على الأهمية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، والدينية، والقضايا الإقليمية.

2- الصراع يكشف عن ضعف الثقة في الدولة.

أي بمفهوم "**بيرتون**" مرة أخرى، فإن ما يكرس **المأزق الأمني في مالي** السلطة الحاكمة التي تحاول أن تحصل على الكثير من المكاسب من خلال الحفاظ على الوضع القائم، وبالتالي تسعى لمقاومة مطالب الحركات الوطنية الأخرى، الأمر الذي يجعل من الدولة الوطنية المالية أحد **مصادر الخلل الأمني**، وعدم تلبية الاحتياجات الإنسانية لهذه الحركة جعل من الصراع يستمر ويتكرر(Sandra Marker) وزيادة الوضع تأزما لاسيما بعد انقلاب 22 مارس 2012، بالنتيجة فإن هذه العوامل مجتمعة كونت الضغائن والأحقاد التاريخية في

ذاكرة "الطوارق" فبدل إنهاء الصراع يتم تجميده بعقد اتفاقيات دون تلبية مطالب وحقوق جميع حركات وتيارات الطوارق[2] وإرضاء حاجاتها.

وفي الاتجاه ذاته، وبتبني طرح "**بوزان**" **للمأزق الأمني الداخلي** الذي يقر بتوفر شروط مشابهة للمأزق الأمني على المستوى الدولي، ويعني تطبيق حالة الفوضى التي تحدث في النظام الدولي على النظام الداخلي الذي يتميز بالفوضى وانعدام الأمن؛ (رابح مرابط، د.س.ن)وتظهر الفوضى الداخلية **بمالي** بسبب انهيار الدولة وتفككها واندلاع النزاعات تلوى الأخرى، وحسب "**بوزان**" فإن حدوث مثل هذا المأزق بمالي يكون نتيجة توفر العناصر التالية(رابح مرابط، د.س.ن):

1- نوايا سيئة بين الطرفين (الحكومة والطوارق)
2- عدم اليقين فيما يتعلق بالنوايا التي يمكن أن تؤدي إلى سوء الإدراك والتهديد بين الطرفين
3- إتباع سياسة متناقضة تُحْدِثُ غياب الأمن ومأساة النزاع

ولتوضيح ذلك، يمكن القول أن غياب المبدأ الناظم المتمثل في تعزيز الأمن بمالي، وانتفاء التسلسل الهرمي بين الفواعل المجتمعية على المستوى الداخلي وانعدام سلطة فوقية تُخْضِع العلاقات الداخلية لمنطق التناغم والتجانس فإن الفوضى سادت واستفحلت بهذه الدولة وأصبحت حالة اللايقين لدى الطرفين-الحكومة في المركز والطوارق في الشمال- تتعاظم في اتجاه الاحتمالات السيئة ما يعزز المخاوف وانعدام الثقة بينهما وبالتالي، خلق مأزق أمني انجرت عنه الفوضى على المستوى الداخلي وحتى الخارجي.

بهذا الشكل فالمأزق الأمني بمالي أصبح يشكل خطرا على المجتمع المالي على المستوى الداخلي، وخطرا على المجتمع الدولي على المستوى الخارجي من خلال الفوضى المنتشرة بسبب التهديدات الأمنية العابرة للحدود كالهجرة وانتشار الجريمة المنظمة والإرهاب...إلخ.والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): ملامح المأزق الأمني في مالي

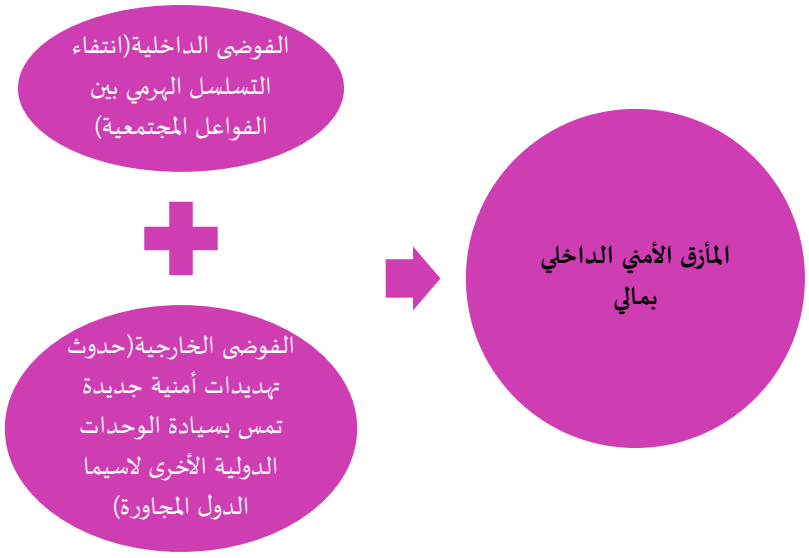

المصدر: إعداد الباحثة.

4/ تحديات التدخل الأجنبي في مالي – مسعى إحكام قبضة العقلية الكولونيالية

ضمن الدلالات النظرية للدولة الوطنية بصفة عامة يمكن الاعتماد على تفسيرين أساسيين(السعيد لوصيف 2010/2009، ص.ص.245، 246)؛ الأول للطرح الواقعي، والثاني للطرح الليبرالي **كمقاربة تحليلية لفهم رغبة الدول الأجنبية في التدخل في مالي** لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

فالتفسير الواقعي: الذي يقر بالدولة الوطنية في ظل نسق العولمة على أنها **"دولة رخوة أو مرنة"** يستحضر حتمية بقاء الدولة، دورها، قوتها لكن في **صورة رخوة**، بحيث تبقى مؤثرا رئيسيا وقويا، من خلال إيفاء الدعم الكافي للمشروعات على جميع الأصعدة، إضافة إلى التعديل والتوجيه والترابط الايجابي مع قوى الفواعل المتجرئة(قوى السوق)، كما أنه مطلوب جدا وقوفها الحدي إلى جانب سيقان قوى العولمة المنتصبة؛ كل ذلك فقط في شكلها المنتظم، السياسي، الهرمي، الطاغي عولميا، عليها أن تصبح رخوة إلى الحد الذي لا يؤذن بموتها، وعليها التصلب في حالة الاستعصاء الشبكي لتلك التفاعلات الناجزة والعنيفة المنظمة أي: **عليها أن تكون مستقبلا دولة منقذة ودولة معدلة وقاهرة في حالات أخرى**

التفسير الليبرالي: الذي يقر بالدولة الوطنية في ظل نسق العولمة على أنها **"دولة متغيرة"**، فهو تعبير يتضمن قبولا مسبقا بكل شكل من أشكال الدول يمكن أن تفرزه العلبة التفاعلية، إذا ما استعرنا تعبير**"دافيد ايستون"** فمخرجات التفاعل ما بين إشارات الدول وإخطاراتها وواقع العلاقات الدولية في مستوى عالمي أعلى، ينبئ في النهاية عن مجموعة متتالية وغير منتهية من الدول في أشكال متقاربة ودون التجانس (دولة منافسة، مشاركة، انفتاحية، حارسة، دول منهارة، دول مجهرية، دول للبيع، شبه الدول...)، وهي غير قادرة على مزاولة نشاطها الداخلي والخارجي في كل الأحوال بنفس الطبيعة من حيث المنتظم، الهرمية، واحتكار العنف الشرعي، وشكل التصرف السياسي والقوة القانونية، فالفرق الجوهري بين المشهدين هو: **شكل تصرف"دولة العولمة" للطرح الواقعي، وشكل تصرف دولة"عولمة الدولة" للطرح الليبرالي**

وإذا قمنا بإسقاط ذلك على نموذج دولة مالي-كدولة وطنية ذات سيادة-ورغبة التدخل الأجنبي نستشف الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: التدخل يأتي نتيجة احتلال قُطْر معين موقعا ممتازا في هرم التراتبية العالمية بحسب القدرة على اختراق العالم، فبمفهوم **Reagan** فإن ذلك-أي التدخل-يعتبر"سلوك يتضمن نشاطات اقتصادية وعسكرية موجهة نحو الشؤون الداخلية لدولة ما تستهدف البُنْيَات السياسية تسعى إلى التأثير على موازين القوى بين الحكومة و قوى المعارضة"(Gent Stephen 2003).

بالنسبة **للولايات المتحدة الأمريكية** باعتبارها زعيمة هرم التراتبية العالمية تنظر إلى التأثيرات الخارجية لما يحدث في مالي وغيرها من دول الساحل هو الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة التي تمتد نحو الغرب، لابد من أن تلعب دور **الدولة المنقذة** باسم التدخل الإنساني حسب **الطرح الواقعي**، إلا أن هذا التدخل يفرض **تحديا كبيرا** على مالي والدول المجاورة بصفة خاصة وإفريقيا بصفة عامة يتمثل في الاستغلال الإستراتيجي للإمكانيات المتاحة في القارة السمراء؛ أحد صيغ الاستعمار غير المباشر المكملة للعقلية الكولونيالية.

أما بالنسبة **لسياسة فرنسا**، في إفريقيا تعتمد على ما يسميه بعض الخبراء «فرونس أفريك» لأن القارة بقيت لوقت طويل حكرا لنفوذها باعتبارها **المستعمر السابق** وبالتالي، ليس من السهل التنازل عليها ببساطة، وحسب ما أكده البروفيسور الجزائري **محند برقوق**، فالسياسة الفرنسية في الساحل منذ خمسين سنة قائمة على فكرتين أساسيتين: **الاحتفاظ بالتأثير**، **وإمكانية الفعل للحفاظ على المصالح الإستراتيجية في منطقة امتداد النفوذ**، وفق منطق **"ديغول"** الذي رسمه عند الاستقلال المتمثل في ضمان الصدارة الدولية لفرنسا في مستعمراتها القديمة وتحقيق دولة العولمة.

ويمكن الإشارة إلى أن علاقة شركة «أريفا» حسب ما تشير له وسائل الإعلام مع زعماء الطوارق هي أكثر من العلاقة مع السلطة المركزية، كما أنها تنشط هناك لتوفير 70 بالمائة من حاجيات الفرنسيين من الكهرباء.

الملاحظة الثانية: ما يحدث في مالي حاليا، وتكرار السيناريو يعاز دائما لمشكلة الأزواد لأنها حسب الخبراء السياسيين وأستاذ العلاقات الدولية بالجزائر **مصطفى سايج** تصنف ضمن النزاعات المجمدة أي أنها موجودة وخامدة ولكن عندما تجد البيئة المواتية تطفو على السطح؛ والأزمة الليبية فسحت لها المجال حيث نرى من تداعياتها أن استفادت حركة الأزواد عسكريا، وحسبه أيضا فإن فوضى السلاح التي عرفتها ليبيا مكنت جماعات الطوارق من اكتساب خبرة قتالية ساعدتها في أقل من شهر على الإطاحة بالمؤسسات الأمنية والعسكرية لمالي نظرا لهشاشتها.

الأمر الذي يقودنا إلى القول بأن: مالي أصبحت حسب **التفسير الليبرالي** من "الدول المنهارة" «Collapsed State» أو"التنين المكسورة"«Lame Leviathan» كما أسماها "كلاغي" T.Callaghy التي تفتقد إلى سلطة مركزية سيادية ذات قوة وقدرة على حفظ بقائها بما يصوغ إمكانية **التدخل الأجنبي** في شؤونها الداخلية"(السعيد لوصيف 2010/2009، ص.244)؛ مما يعني أنها غير قادرة على مزاولة نشاطها الداخلي والخارجي في تصرفها السياسي وبالنتيجة، مالي أمام **تحدي أخر** والمتمثل في "عولمة الدولة" بتزايد حساسية الأمن الدولي تجاه اللاأمن الداخلي الذي تعاني منه هذه الدولة، وإجبار المجموعة الدولية على التدخل للحؤول دون المساس بالأمن والاستقرار العالميين.

الملاحظة الثالثة: "تحررت الشعوب ولم تتحرر" جملة لها وقع كبير على العقول اليقظة؛ مرت ثلاثة وخمسون سنة على مصادقة الأمم المتحدة على قرار يقضي بتصفية الاستعمار العام 1960 دون أن تتمكن الدول المستعمرة من التخلص نهائيا من فكرة"الاستعمار"، حيث رحلت الجيوش وبقيت الفكرة تقتات من الأوضاع التاريخية التي صاحبت عمليات الاستقلال ومن تلك التبعية للمحتل على صعيد الاقتصاد، تكوين النخب، مستوى الوعي، الثقافة واللغة، ولا نكاد نجد دولة مستعمرة واحدة تحررت دون أن تتحول سريعا إلى ساحة استخدام الدولة المحتلة(بشير مصيطفى 2011، ص.37)؛على وقع هذه الكلمات يمكن القول أن السياسة بمالي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تميزت بقبلية محضة تقوم على مبدأ**"فَرِّقْ تَسُدْ"** الموروثة عن السياسة الاستعمارية، مما جعل الأرض مهيأة لاندلاع التوترات القبلية، وحدوث مأزق أمني على المستوى الداخلي الذي يتصل مباشرة بموضوع الاستعمار دون أن تتمكن الحكومات لا في أنحاء البلاد المالية ولا في البلدان الإفريقية الأخرى أن تتحرر منه بشكل عملي، الأمر الذي يجعل من مالي أمام **تحدي آخر** والمتمثل في التبعية للمحتل في جميع المجالات.

وبالتالي، ما شرعن التدخل الأجنبي في الدول الإفريقية هو عدم تحررها من بقايا الاستعمار لاسيما ثقافيا ولغويا، والتدخل الفرنسي في شؤون مالي راجع بالدرجة الأولى إلى تمايز الهُوِيَّة وثقافة الجماعات الإثنية مما أثر سلبا على الاستقرار الداخلي لهذه الدولة وفشلها وعجزها تماما عن القيام بوظائفها الأساسية، فبمجرد بدء التدخل نزح آلاف اللاجئين عبر الحدود مهددين استقرار الدول المجاورة.

الملاحظة الرابعة: حسب هوبز فإن تهديد النظام المدني والأمن الذي استتب من خلال العقد الاجتماعي، يبرز خطر العودة إلى الطبيعة الوحشية، حالة التدخل، مما يجعل مالي هنا أمام **تحدي** العودة إلى حالة الفوضى والانحلال وتجاهل قيمة الحياة البشرية، ونتيجة لهذا الخوف الدائم، لابد من حكومة بل وحكومة قوية كما يؤكد هوبز،(نهاد جوهر 2003، ص.91) وليس التدخل الأجنبي، لأن هذا الأخير زاد الطين بلة.

5/الأزمة الداخلية في مالي والتدخل الأجنبي بالبلاد بداية تعزيز التهديدات الوجودية لدول الجوار

بما أن عالم ما بعد الحرب الباردة أصبح لا يركز على التهديدات الوجودية الكلاسيكية كنزع السلاح وإنما توسع ذلك وأصبح يركز على دائرة التهديدات الوجودية الجديدة كالهجرة غير الشرعية والرعاية الصحية والجوع والكوارث الطبيعية...الخ، وكما رأينا **مالي** من بين الدول التي تعاني مأزقا أمنيا داخليا الأمر الذي مهد لانتشار تهديدات وجودية لدول الجوار؛ إذ أدى النّزاع في شمال مالي إلى "نزوح أكثر من 200 ألف شخص وأجبر أكثر من ربع المليون لاجئ على الفرار إلى الدول المجاورة، الشيء الذي عقّد الوضع في المنطقة، حيث يواجه 18 مليون شخص الجوع من بينهم أكثر من مليون طفل يعانون من سوء التغذية"(هند ف.د.س.ن) وغيرها من الأمراض، وهذا كله من أجل البحث على "ملاذ آمن"، أو ما يسمى أحيانا "منطقة آمنة"، والتي تعني منطقة في بلاد ما يكون فيها اللاجئون في مأمن من الحرب أو الاضطهاد، وتكون هي بديلا من أي ملجأ، ويبدو خيار الملاذ الآمن جذاب (مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان 2008، ص.398)فهو يعني حسب المهاجرين إبقاؤهم ضمن أراضي غير بلادهم وتأكيد حقهم في البقاء في هذه الأراضي وضمان سلامتهم حيث يكونون، ومقاومة التطهير العرقي(مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان 2008، ص.399).

إلا أن خطابات الدول المجاورة والتقارير الدولية تقر عكس ذلك، إذ أن هذه الحرب بينت طبيعة التهديدات التي تحملها في طياتها حيث هكذا تهديدات تشكل خطرا على الدول المتاخمة حتى على المجتمع الدولي، وهذا الخطر قد يبرز على شكل الإخلال بالهوية المجتمعية، الإخلال بالبناء الديموغرافي، الإخلال بالنواحي الأمنية، الإخلال بالوضع الاقتصادي...الخ، فدرجة الخطر لهذه الدول الأكثر تعرضا لاسيما ما تعرف بدول الطوق المكونة من النيجر وموريتانيا، والجزائر تفاوتت وهو ما يعكس مدى ارتباط قضية الحرب بهذا البلد ارتباطا وثيقا بتعزيز رهان التهديدات الوجودية على رهان الأمن لاسيما الأمن الإفريقي بصفة خاصة والأمن العالمي بصفة عامة، لذلك تقترح هذه الدول الحوار أكثر من استخدام القوات المسلحة لتسوية الأزمة في مالي.

خاتمة:

نتيجة لما سبق، تعتبر مالي من **الدول المتغيرة** التي أثرت عليها العولمة ولم تستطع التصدي لتأثيراتها السلبية ولم تقاوم على الأقل الإرث الاستعماري-القبلية- الذي تركته فرنسا. مما جعلها عرضة للمأزق الأمني الذي ليس وليد الظروف الحالية وإنما جذوره تمتد عبر تاريخ طويل، وقد كان لهذا التاريخ دورا واضحا في ظهور التعددية الاثنية، وتكريس الوضع المتأزم وتغذية النزاعات الاثنية، مما تسبب في خلق قيم التعصب الإثني

والقبلي بين الحكومة وفئات الطوارق وحال دون القيام بدور فعال في الاندماج والتحول الديمقراطي. وبالتالي، كان لا بد من تدخل أجنبي حسب الإملاءات الغربية لفرض التعايش السلمي بين الأطراف المتصارعة، والتوصل إلى عقد لتشكيل مجتمع السلم والأمن ما دامت الحكومة المركزية لم تضمن تنفيذه، إلا أن مثل هذا الضمان وراءه العديد من المقاصد والأخطار التي تهدد أمن القارة الإفريقية برمتها كما رأينا آنفا.

الهوامش:

[1] - أزواد هو الاسم الذي يستخدمه الطوارق للإشارة إلى الاقليم الشمالي في مالي؛ لكن كلمة أزواد اسم لـ"واحة صغيرة في شمال مالي تقع بين تنبكتو وتَوْديني، وهذه العبارة (أَزَوَادُ DO AZAWA) سنغاوية مركبة من كلمتين هما: (أزاوا AZAWA) بمعنى القصعة، الجَفَنَة،(الإناء الواسع جدا)، و(دُ DOبضمة ممالة) بمعنى عند؛ فهذه المنطقة تتشكل على هيئة القصعة الكبيرة جدا، كالأحواض التي يتجمع فيها الماء، ليس في مالي فحسب بل في النيجر أيضا، وإن كان لاختلاف اللهجات تأثير في النطق، حيث تسمى في النيجر(أَزَوَاغُ AZAWA GO)) هاهي القصعة.وأول ظهور لهذه الكلمة أدى إلى استعمالها وانتشارها في العصر الحديث؛ كان باقتراح باحث فرنسي وبعض النرويجيين الذين كانوا يعيشون بين الطوارق بصفة باحثين أو سائحين، لاسيما في 1993-1995.لمزيد من المعلومات أنظر:

- سعد المهدي.(جويلية- سبتمبر 2012).قضية الطوارق في مالي.قراءات سياسية(13).

[2] - يتمثل عدد التنظيمات والتيارات الطوارقية في ستة تيارات رئيسية تتمثل فيما يلي: **الحركة الشعبية لتحرير أزواد** وهي التنظيم الرئيسي الأول الذي مثل تاريخيا إطارا جامعا لنضال الطوارق السياسي والعسكري ضد تجاوزات الحكومة المركزية في باماكو، **الحركة الوطنية لتحرير أزواد (M.N.I.A)** تأسست مطلع العام 01 جانفي 2010 وتتشكل الحركة بالأساس من "توماستين"(نسبة إلى كلمة توماست والتي تعني القومية باللغة الطوارقية) وليبراليين ومستقلين، وآخرين لا يعرف لهم إنتماء أيديولوجي، **الجبهة الشعبية لتحرير أزواد** يقودها اليد غيسي أغ محمد عرف بمهاجمته للجهة العربية الإسلامية التي يتهمها بأنها تمثل مجموعة قليلة من السكان ذوي الأصول العربية، **حركة أنصار الدين السلفية** الفصل الثاني من الطوارق هو"حركة أنصار الدين"، ويعرفها مؤسسوها بأنها"حركة شعبية جهادية سلفية" أسسها الزعيم التقليدي"إياد غالي" وهو من أبناء أسر القيادات القبلية التاريخية لقبائل"الإيفوغاس" الطوارقية، **الجبهة العربية الإسلامية لتحرير أزواد** التي تأسست ولد سيدي محمد ولد عبد الوهاب وهو دبلوماسي من مدينة أروان في الشمال المالي مما يلي الشرق الموريتاني، **الجيش الثوري لتحرير أزواد** وهو فصيل مسلح حمل السلاح في وجه الحكومة المركزية يقود هذا التنظيم عبد الرحمن قلة، وهو دبلوماسي يعمل بسفارة باماكو بالرياض وله علاقات وطيدة بالجالية الطوارقية بالعالم العربي، لمزيد من المعلومات والتفاصيل حول هذه التيارات أنظر:

- عمرو.أحمد.(جويلية-سبتمبر 2012).طوارق مالي..وسيناريوهات حل الأزمة.قراءات إفريقية(13)، ص.ص.03-05.

قائمة المراجع:

الكتب:

1/ مصيطفى، بشير.(مارس 2011).حريق الجسد: مقالات في الاقتصاد الجزائري.الجزائر: جسور للنشر والتوزيع.

2/ غريفيتش، م.و أوكالاهان.ت.(2008).المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية.الإمارات العربية المتحدة: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث.

3/ مختارات المجلة الإفريقية للعلوم.(2003).القرن الإفريقي: قضايا الديمقراطية والمجتمع المدني.القاهرة-جيزة-مصر: تصدر بالتعاون مع الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية.

المجلات:

1/ إبراهيم كانتي .مادي.(2012).الأزمة السياسية في شمال مالي.آفاق إفريقية(36).ص.ص.109-120.

2/بوخرص.أنوار.(أكتوبر 2012).الجزائر والصراع في مالي.الشرق الأوسط.

3/ السيد شبانة.أيمن.(سبتمبر 2010).الصراعات الإثنية في إفريقيا: الخصائص..التداعيات..سبل المواجهة.قراءات إفريقية(06).ص.ص.94-103.

4/ المهدي.سعد.(جويلية- سبتمبر 2012).قضية الطوارق في مالي.قراءات سياسية(13).ص.ص.32-41.

5/ مرابط.رابح.(مارس 2010).المأزق الأمني متعدد الأبعاد.دراسات إستراتيجية(10).ص.ص131-141.

6/Umbreen Javaid and Rehana Saeed Hashmi. (2012). Contending Ethnic Identities: An Issue to Pacistan's Internal Security(The case of Karachi). **Journal of Political Studies**(Vol.19 : Issue-1).

سلسلة أوراق بحثية وتقارير:

1/ بوخرص.أنوار.(أكتوبر 2012).الجزائر والصراع في مالي.الشرق الأوسط.لبنان-بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

2/ ولد ابراهيم.الحاج.(2012).أزمة شمال مالي...انفجار الداخل وتداعيات الإقليم.تقرير مركز الجزيرة للدراسات.

3/ Murshed, S.M and Tadjoeddin, M.Z. « Reappraising the greed and grievance explanations for violent internal conflict » (Microcon research working paper 2, 2007.

المذكرات:

1/لوصيف.السعيد.(2010/2009). واقع مستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة باتنة.

روابط الانترنيت:

1/ Sandra Marker.Unmet Human Needs.Retrieved on : 20/11/2012.

http://www.bejondimtractability.org/essay/human

2/ James Wright.Canadian Policy Towards Fragile Dangerous, and Failed States. working paper prepared in, Conference on Fragile States, Dangerous States and Failed States, University25-27 November2005, (Retrieved on: 22/10/2012).http://www.failedstates.org/documents. /keynote_asdelivered.pdf

3/ Richard H.Witherspoon.Conflict and Conflict Resolution in the SAHEL: The Tuareg Insurgency in MALI.(Retrieved on: 15/01/2013).

http://Carlisle-www.army.mil/usassi/welcome.htm

4/ Gent Stephen.Instability intervention and inter – power politics. (University of Rocheste NY, 2003).

http://troi.cc.rochester.edu/~gent/instability.pdf.p.04.